وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت/ قسم التاريخ

كلية التربية للعلوم الإنسانية

دكتوراه تاريخ حديث

(م / القضية الفلسطينية من 1985 الى 1990)

اسم التدريسي

أ.م.د. دحام فرحان عبد

1448هـ **2026م**

"سنة 1985 من السنوات التي شهدت تحولات دبلوماسية وميدانية"

اتفاق عمان (الاتفاق الفلسطيني - الأردني) في فبراير 1985، وقع ياسر عرفات والملك حسين "اتفاق عمان" للتحرك السياسي المشترك.

الهدف: تنسيق الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي مقابل "الأرض مقابل السلام" ضمن إطار كونفيدرالي بين الأردن وفلسطين.

النتيجة: واجه هذا الاتفاق معارضة شديدة من الفصائل الفلسطينية الراديكالية (جبهة الإنقاذ) ومن بعض الدول الإقليمية، مما عمّق الانقسام الداخلي، لكنه كان محاولة لكسر الجمود الدبلوماسي الدولي.

عملية "الساق الخشبية" (قصف حمام الشط) في أكتوبر 1985، نفذ سلاح الجو الإسرائيلي غارة عنيفة استهدفت مقر قيادة منظمة التحرير في حمام الشط بتونس.

السبب: ادعت إسرائيل أنها رد على مقتل ثلاثة إسرائيليين في قبرص.

النتيجة: أسفرت الغارة عن سقوط عشرات الشهداء الفلسطينيين والتونسيين، وكانت تهدف لتصفية القيادة الفلسطينية وعلى رأسهم ياسر عرفات (الذي نجا من القصف)، وأدت إلى تنديد دولي واسع حتى من قبل مجلس الأمن.

اختطاف السفينة "أكيلي لاورو" بعد أيام من غارة تونس، قامت مجموعة من جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة "أبو العباس" باختطاف سفينة الركاب الإيطالية "أكيلي لاورو".

الأثر: أدت هذه العملية إلى أزمة دبلوماسية دولية كبرى، خاصة بعد مقتل راكب أمريكي، مما وضع ضغوطاً هائلة على منظمة التحرير الفلسطينية في الساحة الدولية وساهم في تعقيد مسار اتفاق عمان.

"حرب المخيمات" في لبنان بدأت في مايو 1985 مأساة "حرب المخيمات" في لبنان، حيث حاصرت حركة أمل (بمدعومة من بعض الأطراف الإقليمية) مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة.

الهدف: منع منظمة التحرير من استعادة نفوذها العسكري في لبنان.

الواقع الإنساني: عاش اللاجئون الفلسطينيون ظروفاً مأساوية من جوع وقصف استمرت فترات طويلة، مما عكس حجم الاستنزاف الذي تعرضت له الوجود الفلسطيني في الشتات.

عملية "تبادل الأسرى" الكبرى (عملية الجليل) في مايو 1985، جرت واحدة من أكبر عمليات تبادل الأسرى بين الجبهة الشعبية - القيادة العامة (بقيادة أحمد جبريل) والاحتلال الإسرائيلي.

النتائج: أطلق الاحتلال سراح 1150 أسيراً فلسطينيًا مقابل 3 جنود إسرائيليين. وكان من بين المحررين الشيخ أحمد ياسين ومناضلين قادوا لاحقاً الانتفاضة الأولى، مما أعطى دفعة معنوية وتنظيمية هائلة للداخل الفلسطيني.

الوضع الاقتصادي والمعيشي 1985 استمرت تداعيات التضخم الإسرائيلي، وبدأ الفلسطينيون في الداخل بالتركيز أكثر على "التعليم كأداة للمقاومة". شهدت هذه السنة نمواً في دور الجامعات والكتل النقابية

التي بدأت تأخذ دور "القيادة البديلة" للشارع، في ظل انشغال القيادة في الخارج بالمعارك السياسية والعسكرية في تونس ولبنان.

"انهيار التنسيق الفلسطيني – الأردني عام 1986 "

في فبراير 1986، أعلن الملك حسين تعليق العمل باتفاق عمان (1985) الذي كان يهدف للتحرك السياسي المشترك مع منظمة التحرير.

الأسباب: تباين الرؤى حول قرار مجلس الأمن رقم 242 وإصرار القيادة الفلسطينية على انتزاع اعتراف دولي بالحقوق الوطنية أولاً.

النتيجة: أدى هذا الانهيار إلى فتور في العلاقات السياسية، وإغلاق بعض مكاتب حركة فتح في عمان، مما دفع المنظمة للبحث عن بدائل سياسية وتوجيه ثقلها أكثر نحو الداخل والشتات الآخر (تونس ولبنان).

سياسة "القبضة الحديدية" وتصاعد المقاومة شهد عام 1986 تصعيداً كبيراً في سياسة الاحتلال الإسرائيلي بقيادة "إسحاق رابين" (وزير الدفاع آنذاك) في الضفة وغزة:

الاعتقال الإداري: توسع الاحتلال في استخدام الاعتقال دون تهمة.

العمليات الفردية: زادت وتيرة عمليات الطعن والاشتباكات المحدودة في القدس والخليل ونابلس، وهو ما اعتبره المؤرخون "بروفة" شعبية للانتفاضة.

الجامعات: تحولت الجامعات الفلسطينية (بيرزيت، النجاح، الإسلامية بغزة) إلى ساحات مواجهة شبه يومية مع الجيش الإسرائيلي، وبرزت القيادات الطلابية كمحرك أساسي للشارع.

محاولات خلق "قيادة بديلة" حاولت إسرائيل في عام 1986 تشجيع شخصيات محلية فلسطينية لإدارة الشؤون المدنية بعيداً عن منظمة التحرير (ما عُرف بـ "الإدارة المدنية" أو روابط القرى بنسخها الجديدة):

الفشل الشعبي: واجه الفلسطينيون هذه المحاولات برفض قاطع، مؤكدين على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد، مما أفشل خطط "تقاسم الوظيفي" أو الإدارة الذاتية المحدودة.

استمرار حرب المخيمات في لبنان ظلت المخيمات الفلسطينية في لبنان (خاصة في بيروت وصيدا) تعاني من حصار خانق واشتباكات دامية مع حركة أمل وقوى أخرى:

مأساة إنسانية: عانى اللاجئون من نقص حاد في الغذاء والدواء، ووصل الأمر إلى إصدار فتاوى تجيز أكل ما لا يُؤكل للبقاء على قيد الحياة، مما عكس حجم المأساة التي تعرض لها الوجود الفلسطيني المسلح والمدني في لبنان.

الحراك نحو الوحدة الوطنية بعد تعثر المسار الدبلوماسي مع الأردن، بدأت حوارات مكثفة (في براغ وموسكو) بين الفصائل الفلسطينية (فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية) لإنهاء الانقسام الذي حدث عام 1983. مهدت هذه الحوارات لعقد "دورة الوحدة" للمجلس الوطني في الجزائر عام 1987.

الوضع الاقتصادي 1986: "اقتصاد الصمود" اقتصادياً، كان عام 1986 عاماً صعباً لكنه شهد بداية تحول نوعي:

مقاطعة المنتجات الإسرائيلية: بدأت تظهر بوادر حملات شعبية لتشجيع المنتج الوطني كنوع من المقاومة الاقتصادية.

التعاونيات: انتشرت فكرة الجمعيات التعاونية الزراعية والنسائية في القرى الفلسطينية لتقليل الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي، وهو ما شكل لاحقاً الركيزة الاقتصادية للانتف

<u>"اندلاع الانتفاضة الكبرى عام 1987 (انتفاضة الحجارة)"</u>

عام 1987 هو أحد أهم المنعطفات التاريخية في مسار القضية الفلسطينية، فهو العام الذي انتقلت فيه المواجهة من "النخبة والعمل العسكري الخارجي" إلى "الشعب بأسره" في الداخل، وبرز فيه جيل جديد من القادة والمناضلين.

في 8 ديسمبر 1987، انطلقت الشرارة الأولى من قطاع غزة (مخيم جباليا):

الحادثة المباشرة: قيام شاحنة إسرائيلية بدهس سيارة عمال فلسطينيين عند حاجز "بيت حانون" (إيريز)، مما أدى لاستشهاد 4 عمال.

الانفجار الشعبي: تحولت الجنازة إلى تظاهرة غاضبة، وما لبثت أن امتدت المواجهات لتشمل كل قطاع غزة ثم الضفة الغربية والقدس خلال أيام قليلة.

الوسيلة: تميزت باستخدام "الحجر" والمقلاع والزجاجات الحارقة والاضرابات الشاملة، مما جعل إسرائيل تظهر أمام العالم كقوة عسكرية تواجه مدنيين وعزلاً.

تأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مع الأيام الأولى للانتفاضة في ديسمبر 1987، أعلن الشيخ أحمد ياسين وعدد من قادة المجمع الإسلامي في غزة عن تأسيس حركة "حماس": كان هذا التحول إيذاناً بدخول التيار الإسلامي بشكل منظم ومسلح في خط المواجهة المباشرة مع الاحتلال، مما غير موازين القوى السياسية في الساحة الفلسطينية.

عقد "دورة الوحدة" للمجلس الوطني (الجزائر) في أبريل 1987، عُقدت الدورة الـ18 للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر: نجحت هذه الدورة في لمّ شمل الفصائل الفلسطينية بعد انقسامات حادة استمرت منذ عام 1983.

تم إلغاء "اتفاق عمان" رسمياً، والاتفاق على برنامج سياسي موحد يركز على حق تقرير المصير وإقامة الدولة، مما أعطى منظمة التحرير قوة سياسية كبيرة قبيل اندلاع الانتفاضة بأشهر.

سياسة "تكسير العظام" رداً على الانتفاضة، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك (إسحاق رابين) عن سياسة "القوة والضرب والمضاعفات": أمر الجنود باستخدام الهراوات لتكسير عظام المتظاهرين الفلسطينيين بدلاً من الرصاص الحي أحياناً لتقليل الضغط الدولي، لكن الصور التي نقلتها شاشات التلفزة العالمية فضحت هذه الممارسات وأدت لتعاطف دولي واسع مع الفلسطينيين.

تشكيل "القيادة الوطنية الموحدة" (قوّم) بعد اندلاع الانتفاضة بأسابيع، تشكلت قيادة سرية في الداخل تضم (فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي): بدأت هذه القيادة بإصدار "البيانات" التي تحدد أيام الإضراب، ومواعيد المواجهات، وتنظيم شؤون الحياة اليومية (التعليم البديل، العناية الطبية المنزلية)، مما كسر هيبة الإدارة المدنية الإسرائيلية.

الوضع الاقتصادي 1987: "اقتصاد الصمود والمقاطعة" مع نهاية العام وبداية الانتفاضة، تغير النمط الاقتصادي الفلسطيني تماماً:

العصيان الضريبي: رفض الفلسطينيون دفع الضرائب لسلطات الاحتلال (كما حدث في بيت ساحور لاحقاً).

المقاطعة: بدأ التوجه الفعلي لمقاطعة العمل في المستوطنات والمنتجات الإسرائيلية.

العودة للأرض: شجعت الانتفاضة العائلات على تربية الدواجن وزراعة الحدائق المنزلية (الاقتصاد المنزلي) لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي بعيداً عن التحكم الإسرائيل

<u>"عام 1988 عام "الحصاد السياسي"</u>

للانتفاضة الفلسطينية، حيث تحولت التضحيات الشعبية في الشارع إلى مكاسب دبلوماسية تاريخية وضعت فلسطين على الخارطة الدولية بشكل غير مسبوق.

وإعلان الاستقلال (15 نوفمبر 1988) من قلب الجزائر، وفي الدورة الـ19 للمجلس الوطني الفلسطيني، ألقى ياسر عرفات "وثيقة إعلان الاستقلال" التي صاغ كلماتها الشاعر محمود درويش.

الأهمية: أعلن قيام دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

النتيجة: اعترفت أكثر من 80 دولة بدولة فلسطين فور الإعلان، مما عزز مكانة منظمة التحرير كحكومة "دولة تحت الاحتلال".

قرار "فك الارتباط" القانوني والإداري (يوليو 1988) أعلن الملك حسين ملك الأردن فك الارتباط القانوني والإداري بين ضفتي النهر (الأردن والضفة الغربية).

الهدف: قطع الطريق على الادعاءات الإسرائيلية بأن "الأردن هو فلسطين"، ولإتاحة المجال لمنظمة التحرير لتولي مسؤولياتها كاملة كتمثيل شرعي وحيد على الأراضي المحتلة.

الأثر: أحدث هذا القرار صدمة قانونية وإدارية، حيث توقفت الرواتب والمعاملات الرسمية الأردنية، مما دفع القيادة الوطنية الموحدة في الداخل لتكثيف بناء المؤسسات البديلة.

اغتيال خليل الوزير "أبو جهاد" (أبريل 1988) نفذت وحدة "سييرت ماتكال" الإسرائيلية عملية اغتيال في تونس استهدفت الرجل الثاني في حركة فتح، خليل الوزير.

السبب: اتهمته إسرائيل بأنه "مهندس الانتفاضة" والمحرك الفعلي لخلاياها في الداخل.

الأثر: أدى الاغتيال إلى موجة غضب عارمة في الأراضي المحتلة وتصاعد وتيرة المواجهات في "جمعة الغضب" الشهيرة.

الخطاب في الأمم المتحدة (جنيف) بعد رفض الولايات المتحدة منح ياسر عرفات تأشيرة دخول لإلقاء خطاب في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، قررت الجمعية العامة الانتقال إلى جنيف لسماعه.

التحول التاريخي: أعلن عرفات بوضوح قبول قرارات الأمم المتحدة (242 و338)، ونبذ الإرهاب، والاعتراف بحق دول المنطقة في العيش بسلام، مما فتح الباب لأول مرة لحوار رسمي (أمريكي - فلسطيني).

مأسسة الانتفاضة (القيادة الوطنية الموحدة) استمرت الانتفاضة في عامها الأول بزخم هائل:

التعليم الشعبي: بعد إغلاق الاحتلال للمدارس والجامعات، ابتكر الفلسطينيون "التعليم البديل" في البيوت والمساجد.

العصيان المدني: وصلت حملة رفض دفع الضرائب في مدينة بيت ساحور إلى ذروتها، تحت شعار "لا ضرائب بلا تمثيل"، مما دفع الاحتلال لمحاصرة المدينة ومصادرة ممتلكات سكانها.

الوضع الاقتصادي 1988: "فك الارتباط والأزمات" كان العام الأصعب اقتصادياً بسبب تراكم عدة عوامل:

أزمة الدينار: شهد الدينار الأردني انخفاضاً حاداً في قيمته عام 1988، مما أدى لخسائر كبيرة للمدخرين الفلسطينيين في الضفة.

توقف الرواتب: تأثر آلاف الموظفين بقرار فك الارتباط، مما زاد الاعتماد على التكافل الاجتماعي الشعبي.

الحرب الاقتصادية: ردت إسرائيل بقطع خطوط الهاتف، ومنع تصدير المنتجات الزراعية، وفرض حظر التجول لفترات طويلة لكسر إرادة الانتفاضة

<u>" عام 1989 "ترسيخ المؤسسات"</u>

في هذا العام، انتقلت الانتفاضة من مرحلة العفوية إلى مرحلة التنظيم الهيكلي العميق، وبرزت ملامح الصراع السياسي الدولي حول مستقبل الأراضي المحتلة.

تصاعد "حرب المستوطنين" والمواجهات الميدانية وشهد عام 1989 تحولاً في شكل المواجهة، حيث بدأ المستوطنون الإسرائيليون بأخذ دور هجومي أكبر ضد القرى الفلسطينية:

سياسة العقاب الجماعي: كثف الاحتلال من سياسة هدم المنازل (بلغت ذروتها في هذا العام) وفرض ضرائب باهظة ومصادرة الممتلكات.

الشهداء والجرحى: استمر سقوط الشهداء بوتيرة عالية، وبدأت إسرائيل باستخدام "الرصاص المطاطي" والمعدني بشكل مكثف للتعامل مع المتظاهرين.

"مبادرة شامير" والتحرك السياسي وتحت ضغط الانتفاضة والاعتراف الدولي بدولة فلسطين (الذي حدث في 1988)، طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق شامير" خطة لإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة:

الهدف: البحث عن "قيادة بديلة" لمنظمة التحرير من داخل الأراضي المحتلة لإدارة الشؤون المدنية.

الموقف الفلسطيني: رفضت القيادة الوطنية الموحدة ومنظمة التحرير هذه المبادرة، واعتبرتها محاولة للالتفاف على حق تقرير المصير وشرعية المنظمة.

ملحمة "بيت ساحور" (العصيان الضريبي) وصل العصيان المدني في مدينة بيت ساحور إلى ذروته العالمية في عام 1989 تحت شعار "لا ضرائب بلا تمثيل": ردت إسرائيل بحصار المدينة لمدة 42 يوماً، ومنعت عنها الغذاء والدواء، وقامت بمصادرة أثاث المنازل والمصانع ومعدات المحلات التجارية.

أصبحت بيت ساحور رمزاً عالمياً للمقاومة السلمية، وحظيت بتغطية إعلامية دولية واسعة أحرجت سلطات الاحتلال.

مأسسة التعليم البديل بعد أن استمر إغلاق المدارس والجامعات للسنة الثانية على التوالي، نضجت تجربة "التعليم الشعبي": تحولت البيوت والمساجد والكنائس إلى صفوف دراسية سرية.

أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يعتبر "التعليم الشعبي" جريمة يعاقب عليها القانون، مما عكس خوف الاحتلال من سلاح الوعي والمعرفة.

بروز "كتائب القسام" والعمل المسلح وفي هذا العام، بدأت حركة حماس بتطوير جناحها العسكري الذي عُرف لاحقاً بـ "كتائب الشهيد عز الدين القسام" (بدأت بجهاز "مجد" الأمني ثم "المجاهدون الفلسطينيون"): نفذت الحركة أولى عمليات أسر الجنود (مثل عملية أسر الجندي "آفي ساسبورتاس" و"إيلان سعدون")، مما أدى إلى حملة اعتقالات واسعة شملت مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين في مايو 1989

الوضع الاقتصادي والاجتماعي 1989كان عام "الاكتفاء الذاتي":

الزراعة المنزلية: انتشرت "حدائق النصر"، حيث قامت كل عائلة بزراعة الخضروات وتربية الدواجن في فناء منزلها لكسر الحصار الاقتصادي الإسرائيلي.

التكافل الاجتماعي: نشطت اللجان الشعبية في توزيع المساعدات وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، مما أدى إلى نشوء "سلطة شعبية" بديلة عن سلطة الاحتلال.

"القضية الفلسطينية في فترة 1990"

وهي مرحلة مفصلية شهدت تحولات سياسية كبرى.

بدأ هذا العقد ووهج "الانتفاضة الأولى" (انتفاضة الحجارة) لا يزال مستمراً، لكنه سرعان ما انتقل إلى المسارات الدبلوماسية المعقدة.

مؤتمر مدريد للسلام (1991) كان هذا المؤتمر بمثابة نقطة انطلاق للمفاوضات العلنية المباشرة بين الأطراف العربية وإسرائيل، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (آنذاك).

كان التمثيل الفلسطيني ضمن وفد أردني-فلسطيني مشترك.

اتفاقيات أوسلو (1993 - 1995) تعتبر الحدث الأبرز في تلك الحقبة، حيث تم التوقيع على "إعلان المبادئ" في واشنطن:

نتائجها: الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية: بدأ انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا أولاً، وعاد ياسر عرفات إلى الأراضي الفلسطينية عام 1994.

اتفاقية وادي عربة (1994) توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، والتي كان لها أثر مباشر على ترتيبات الوضع القانوني والسياسي في المنطقة.

التحديات الميدانية والسياسية رغم أجواء "السلام" التي سادت في منتصف التسعينيات، إلا أن الفترة شهدت توترات كبيرة:

الاستيطان: استمرار التوسع الاستيطاني الذي اعتبره الفلسطينيون تقويضاً لخيار حل الدولتين.

الاغتيالات: اغتيال إسحاق رابين (رئيس الوزراء الإسرائيلي) عام 1995 على يد متطرف يهودي، مما أدى لتباطؤ مسار المفاوضات.

الوضع الداخلي: بدأت تظهر فجوات في الرأي العام الفلسطيني بين مؤيد لاتفاقيات أوسلو ومعارض لها.

شهد الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة التسعينيات تقلبات حادة، حيث انتقل من اقتصاد "الانتفاضة" القائم على المقاطعة والاعتماد على الذات، إلى اقتصاد مرتبك مرتبط باتفاقيات سياسية رسمية.

تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي (1994) كان هذا البروتوكول هو المحرك الأساسي للاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو، وقد حدد شكل العلاقة مع إسرائيل:

الغلاف الجمركي الموحد: جعل الأراضي الفلسطينية وإسرائيل ضمن دائرة جمركية واحدة، مما أعطى إسرائيل السيطرة على المعابر والجمارك.

تبعية العملة: لم يتم إصدار عملة وطنية، وظل التعامل بالشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار، مما أفقد السلطة الفلسطينية القدرة على التحكم في السياسات النقدية.

المقاصة: آلية تحصيل الضرائب من قبل إسرائيل وتحويلها للسلطة، والتي تحولت لاحقاً إلى أداة ضغط سياسي.

التحول من الزراعة إلى العمالة في الداخل خلال تلك الفترة، حدث تغيير بنيوي في مصدر الدخل الفلسطيني: اعتماد كبير على سوق العمل الإسرائيلي، حيث كان آلاف العمال يتوجهون يومياً للعمل في قطاعات البناء والزراعة داخل إسرائيل.

هذا الاعتماد جعل الاقتصاد الفلسطيني هشاً؛ فبمجرد فرض "الإغلاقات الأمنية" أو سحب التصاريح، كانت معدلات البطالة والفقر ترتفع بشكل جنوني.

تدفق المساعدات الدولية وتأسيس السلطة مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في 1994، ظهرت ملامح اقتصادية جديدة:

نمو القطاع العام: أصبح الجهاز الحكومي هو الموظف الأكبر للشباب الفلسطينيين (الأمن، التعليم، الصحة).

أموال المانحين: بدأت المساعدات الدولية تتدفق لبناء البنية التحتية المتهالكة، لكن جزءاً كبيراً منها كان يوجه للمصاريف التشغيلية بدلاً من المشاريع الإنتاجية.

ظهور الاحتكارات: شهدت تلك الحقبة نشوء شركات كبرى مقربة من دوائر القرار سيطرت على قطاعات حيوية مثل الإسمنت والوقود والاتصالات.

التحديات الكبرى (1996 - 1999) رغم وجود فترات من الانتعاش نتيجة الاستقرار النسبي، إلا أن الاقتصاد واجه عقبات:

سياسة الإغلاق: بدأت إسرائيل بتطبيق سياسة "الإغلاق الشامل" للأراضي الفلسطينية بشكل متكرر، مما أدى لخنق حركة البضائع والأفراد.

الفجوة بين الضفة وغزة: بدأ التفاوت الاقتصادي يظهر بوضوح، حيث كانت غزة تعاني من كثافة سكانية أعلى وفرص اقتصادية أقل مقارنة بالضفة الغربية.